مجتمع

زلزال بقوة 7,4 درجات يهز شمال تشيلي

هزّ زلزال بقوّة 7,4 درجات شمال تشيلي، بحسب ما أعلن المعهد الأميركي للجيوفيزياء، فيما لم يصدر تحذير من حدوث موجات مدّ عالٍ (تسونامي). وكتب الرئيس التشيلي غابرييل بوريتش على منصة «إكس»: «حتى الآن لا توجد تقارير عن إصابات أو أضرار كبيرة، لكن الفرق تقوم بجمع المعلومات». وتقع تشيلي على حزام النار في المحيط الهادئ، وهو قوس من النشاط الزلزالي المكثف يمتد من اليابان عبر جنوب شرق آسيا وحوض المحيط الهادئ. وعام 2010، تسبب زلزال بقوة 8,8 درجات بتسونامي اجتاح قرى بأكملها في جنوب البلاد ووسطها. (فرانس برس)

مساعدات إنسانية أميركية إضافية إلى السودان

كشفت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، الخميس، عن مساعدات إنسانية إضافية بقيمة 203 ملايين دولار للسودان، لكنها حذرت من أن هذه الأموال ليست «علاجاً سحرياً»، وحثت الدول الأخرى على الوفاء بتعهداتها المالية لمعالجة ما وصفتها بـ«أسوأ أزمة إنسانية في العالم». وفي إبريل/ نيسان الماضي، تعهد زعماء العالم بتقديم أكثر من 2,1 مليار دولار من المساعدات الإنسانية للسودان في مؤتمر للمانحين، لكن نحو ربع الأموال الموعودة فقط تم تلقيها بعد مرور ثلاثة أشهر. (أسوشييتد برس)

«أونروا»: المساعدات غير كافية

أكدت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أن «هناك حاجة إلى مزيد من وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة»، في ظل عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وذكرت «أونروا» في بيان، الجمعة، أن «عائلات غزة فقدت كل شيء، والأوضاع تتدهور يومياً، ما يعرض حياة الضعفاء للخطر». وأضافت الوكالة الأممية: «زملاؤنا في القطاع يواصلون توزيع المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها، مثل الخيام والأواني، لكن هذا ليس كافياً». والجمعة، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن الحكومة تعتزم استئناف تمويل وكالة «أونروا»، بعدما أوقفت تمويلها مع عدة دول في يناير/ كانون الثاني الماضي، في أعقاب مزاعم إسرائيلية أن بعض موظفي الوكالة متورطون في عملية «طوفان الأقصى». وأعلنت دول عدة استئناف تمويل الوكالة، من بينها فرنسا وكندا وأستراليا والسويد والنرويج وإسبانيا واليابان، بعد صدور تقرير في 22 إبريل/ نيسان الماضي عن لجنة مستقلة عينها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس لإجراء مراجعة مستقلة لعمل «أونروا»، أكد أنّ إسرائيل لم تقدم أدلة تدعم ادعاءاتها، وأنّ الوكالة الأممية كانت تزوّد إسرائيل بانتظام بقوائم تضم أسماء موظفيها للتدقيق، وأن السلطات الإسرائيلية لم تبد أي ملاحظات أو مخاوف بشأن قوائم الموظفين منذ عام 2011.

(العربي الجديد)

يبحثون في القمامة بدير البلح (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

التمييز يدفع عازبات الصين إلى الهجرة

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

تعمل الصينية جيه ياو لين، وهي عزباء في منتصف الثلاثينيات، بمصنع لملابس الأطفال في مدينة كوانجو (جنوب)، رغم أنها تحمل شهادة عليا في مجال البرمجة. وهي تتحدث عن رفض مجتمعي لكونها عزباء، أو «شنغ نيو»، وهو مصطلح يعني باللغة الصينية «بقايا النساء»، ويصف الحالة الاجتماعية للفتيات غير المتزوجات اللواتي تجاوزت أعمارهن 27 سنة.

تقول ياو لين لـ «العربي الجديد»: «بعد انتهاء دراستي الجامعية، عملت سنوات عدة في مجال تخصصي، لكن مع تقدمي في العمر، قررت الشركة الاستغناء عن خدماتي لتوظيف خريجين جدد براتب أقل. حاولت العثور على وظيفة جديدة، وكنت قد بلغت الثلاثين، فواجهت صعوبات، فمعظم الشركات تفضل الشباب، وتميل للذكور الذين ليست لديهم التزامات أو مسؤوليات أسرية. المتزوجات يستنزفن الشركات بسبب إجازات الحمل والولادة والأمومة، وهي إجازات مدفوعة الأجر، الأمر الذي يدفع أرباب العمل إلى استبعادهن وتفضيل الذكور».

تضيف: «أشعر بضغط شديد من عائلتي التي تلح علي يومياً أن أجد شريكاً كي أخرج من دائرة العانسات اللواتي لا يلقين تقديراً في محيطهن الاجتماعي، وفي مكان عملي، ينظر الزملاء إلي على أنني امرأة فاشلة باعتبار أن الزواج أصبح معياراً لقياس النجاح والفشل في الحياة الاجتماعية. أصبحت أفكر في الهجرة، خصوصاً أنني أجيد اللغة الإنكليزية، وأعمل الآن على ادخار مبلغ من المال من أجل تغطية تكاليف السفر. العالم تجاوز مصطلح العنوسة، ويعيش الشباب حياتهم بحرية مطلقة، لكن الأمر ليس كذلك في الصين، حيث يجد المرء نفسه محاطاً بالعديد من القيود والضوابط الاجتماعية».

وتفكر عشرات آلاف النساء الثلاثينيات بصورة جدية في مغادرة الصين للدراسة أو العمل في الخارج، إذ لا يرى العديد منهن في الصين أي مستقبل، وهناك عوامل عدة تغذي قرارهن، بما في ذلك الوصمة المتجذرة كونهن نساء غير متزوجات، وبحسب المكتب الوطني للإحصاء، فإن واحدة من كل خمس نساء تتراوح أعمارهن بين 25 و29 سنة غير متزوجة، إضافة إلى آمال مهنية محطمة نتيجة تراجع اقتصاد الصين بعد وباء كورونا، وتشديد الضوابط السياسية التي سلبت المزيد من الحريات، والتمييز بين الجنسين في أماكن العمل.

ودعا الرئيس الصيني شي جين بينغ أخيراً إلى العمل بنشاط على تنمية ثقافة جديدة للزواج والإنجاب لإحياء التنمية الوطنية، لكن معظم النساء غير مقتنعات بذلك. وبحسب إحصائيات رسمية، بلغت نسبة العنوسة في الصين 76% خلال العام الماضي.

يقول الباحث في المعهد الصيني للعلوم النفسية والاجتماعية، دا بينغ مو، لـ «العربي الجديد»، إن وصم النساء غير المتزوجات بأنهن «بقايا النساء» مشكلة متجذرة في المجتمع الصيني بسبب الأعراف والتقاليد السائدة التي لا تتقبل فكرة بقاء المرأة في سن متقدمة خارج مؤسسة الزواج. ويضيف: «دور المرأة وفق المفهوم الصيني هو تربية الأولاد وتدبير الشؤون المنزلية في وقت انصراف الأزواج إلى العمل. حتى حين كانت المرأة شريكة في الجهد والعمل إلى جانب الرجل في خمسينيات القرن الماضي في حقبة تحول البلاد من الزراعة إلى الاقتصاد في عهد الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ، لم تتخل المرأة عن دورها كزوجة وأم، وظلت تكافح على جميع الجبهات».

يتابع: «بقاء المرأة من دون زواج آنذاك كان مرتبطاً بأسباب لها علاقة بقضايا أخلاقية مثل امتهان البغاء. لذلك، كان يُنظر إلى هؤلاء النساء نظرة دونية، واستمر ذلك حتى عصرنا هذا. لذا، تحرص عائلات عديدة على تزويج بناتها في وقت مبكر كي لا يفوتهن قطار الزواج، ويوصمن بـ (شنغ نيو)، وهو مصطلح يحمل دلالات سلبية».

ويوضح الباحث الصيني أن هذه العوامل دفعت بعض النساء إلى التفكير في الهجرة لتجنب نظرات الازدراء داخل المجتمع. لكنه يشدد على أن ذلك لا يمثل ظاهرة صحية، إذ إن التحول الذي شهدته البلاد في مجال صعود المرأة، ومنافستها الشديدة في سوق العمل، يفترض أن يزيد من تقديرها واحترامها، ويرجع عزوف النساء عن الزواج إلى الاستقلال المادي مقارنة بحقب سابقة كانت فيها المرأة تعتمد بشكل كامل على الرجل في تدبير شؤونها الحياتية.

معدلات زواج منخفضة

كشفت بيانات لتطبيق «ويتشات»، عن 33 مليون عملية بحث عن كلمة «هجرة» في الصين خلال العام الماضي، ما يمثل زيادة بنحو خمسة أضعاف عن العام السابق. يأتي ذلك في وقت تكافح البلاد معدلات زواج وإنجاب منخفضة قياسية، ففي عام 2021، انخفض معدل المواليد إلى 7,5 لكل الف شخص، ما يؤدي إلى انكماش عدد السكان.

تحقيق

تعاني الطواقم الطبية في قطاع غزة ضغوطاً كبيرة بسبب تزايد اعداد المصابين من جراء المجازر الإسرائيلية، والتي تركزت خلال الفترة الاخيرة على مدارس الإيواء ومناطق وجود النازحين

مأساة صحية

جرحى غزة بلا علاج والطواقم تنازع

غزة ـ **امجد ياغي**

أعلنت منظمة الصحة العالمية احتضار عدد كبير من المراكز الصحية في قطاع غزة بسبب عدم توفر الإمكانيات الأساسية اللازمة للعمل، إذ تعمل المراكز القليلة التي لم يستهدفها جيش الاحتلال في ظل ظروف كارثية، وبعضها لا تملك أدنى المستلزمات والأدوات، وتعاني نقصاً فادحاً في الأدوية، إضافة إلى عدم توفر العدد الكافي من الطواقم الطبية مقارنة بالأعداد الكبيرة من الجرحى والمرضى. ولا يتجاوز عدد المراكز الصحية العاملة التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في قطاع غزة عشرة مراكز من أصل 26 مركزاً كانت تعمل قبل بدء العدوان الإسرائيلي، في حين خرجت غالبية المراكز الصحية الحكومية عن الخدمة، ومن بين 68 مركزاً صحياً حكومياً ويعمل حالياً قرابة 10 فقط. ورغم تمركز العديد من الطواقم في النقاط الطبية الميدانية بتلك المناطق لكنهم لا يملكون تلبية الضغوط المتزايدة، خصوصاً مع تكرار المجازر التي تخلف عشرات الجرحى والمرضى يومياً، وتفاقم أوضاع كثير من الطبية اللازمة أو الأدوية المناسبة.

يتنقل الطبيب محمد السيد بين مركز صحي وثلاث نقاط طبية في مدينة دير البلح، ويؤكد أن المنظومة الصحية في قطاع غزة، سواء الحكومية أو التابعة لوكالة «أونروا» وغيرها من المنظمات الدولية «باتت على حافة الانهيار في ظل غياب آلية مستقلة لإدخال المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية، كما تحتاج إلى دخول طواقم طبية مساندة كما كان يحصل قبل احتلال معبر رفح».

يضيف السيد لـ«العربي الجديد»: «وزارة الصحة في غزة لديها قوائم بأسماء جميع المرضى والجرحى الذين يحتاجون إلى رعاية دورية مكثفة، لكنها لا تملك الإمكانيات اللازمة لرعايتهم في ظل تقلص أعداد المراكز الصحية على نحو خطير. نضطر كثيراً إلى علاج الجرحى على الأرض، خصوصاً في حالات الطوارئ التي تصل بعد كل قصف إسرائيلي، إذ يتوافد العديد من المصابين في الوقت نفسه. الخيام التي تحولت إلى نقاط طبية كان من المفترض أن تكون مؤقتة، لكن الواقع فرض استمرار عملها مع تكرار خروج المراكز الصحية عن الخدمة، وعدم قدرة المصابين على الذهاب إلى المراكز الصحية العاملة». يتابع: «تتعرض الطواقم الطبية لضغط نفسي وعصبي يومي، وهم أيضاً فقدوا أفراداً من أسرهم مثل غيرهم من سكان غزة، لكنهم يواصلون العمل رغم أنه لا توجد أدوات أو معدات أو حتى مساحة كافية. كان قطاع غزة قبل السابع من أكتوبر في حاجة إلى مزيد من المستشفيات والمراكز الصحية للتعامل مع الزيادة السكانية، لكننا اليوم نعمل في نطاق محدود، وأوضاع خانقة».

وتحصل وكالة «أونروا» على كميات قليلة من الأدوية والمعدات الطبية التي تدخل بعد رقابة إسرائيلية مشددة من معبر كرم أبو سالم، وهي لا تقارن بالحاجة المتزايدة الناتجة عن أعداد الجرحى والمرضى الذين يحتاجون إلى العلاج. ويقول مصدر من الوكالة لـ«العربي الجديد»: «تمت زيادة ساعات العمل بمركزنا الصحية في جنوب ووسط قطاع غزة، لكنها ما زالت عاجزة عن تلبية الحاجة، فالطبيب الواحد يستقبل العديد من الجرحى والمرضى يومياً، كما أنه مسؤول عن متابعة حالات سبق له استقبالها».

وتحصل المراكز الصحية الحكومية على كميات محدودة للغاية من المعدات والأدوية عبر المنظمات الدولية. ويقول عضو لجنة الطوارئ الصحية في وزارة الصحة الطبيب صهيب الهمص، إن «ما تتلقاه المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية يقل عن 20% مما تحتاج إليه لتغطية الاحتياجات الطبية المتزايدة». وفي ظل عدم توفر مراكز صحية كافية لعلاج الجرحى والمرضى بعد تدمير الاحتلال الإسرائيلي غالبية المستشفيات الكبرى، خصوصاً في مدينة غزة، اضطر الكثير من أفراد الطواقم الطبية إلى العمل في مراكز صحية صغيرة، أو منشآت طبية ميدانية تقوم بمساندة المراكز الطبية الأكبر، حتى إن بعضهم لجأ إلى تحويل مخازن أو مستودعات إلى مراكز صحية، من بينها مركز صحي أقيم في غربي مدينة غزة.

يقول الممرض إسلام أبو العطا لـ«العربي الجديد»: «دمر الاحتلال جميع المراكز الصحية الحكومية في مدينة غزة، مثل مركز حي الرمال الصحي، وعيادة الصوراني في حي الشجاعية، ومركز شهداء الزيتون الصحي، وفي كثير من الأوقات كنا نضطر إلى معالجة الجرحى في الشارع. المستشفى العربي المعمداني يستقبل حالات الطوارئ، وهو مكتظ للغاية، وبعض الحالات تحتاج إلى ساعات للعلاج، والعديد من أفراد الطواقم الطبية ينهارون أثناء العمل، فنحن جائعون مثل بقية الأهالي، ونعمل في ظل ضغوط لا يمكن تخيلها، ولا نحصل على قدر مناسب من الراحة، كما لا يتوفر لدينا أدنى مقومات العلاج. نتحمل مشقة العمل، وأحياناً يحضر لنا الناس بعض الخبز كي نتمكن من المواصلة».

وقالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مساء الخميس، إن المراكز الصحية في غزة «وصلت إلى نقطة الانهيار»، وإن المستشفى الميداني التابع لها في منطقة المواصي يشهد تدفق أعداد كبيرة متزايدة من الجرحى والمرضى، كما أن الطواقم تواصل المخاطرة بحياتها يومياً لتقديم الرعاية الطبية للنازحين.

وبداية من الشهر الثاني للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أُنشئت عدد من النقاط الطبية داخل خيام بمناطق النزوح، يعمل فيها أطباء وممرضون، وأجريت فيها مئات العمليات الجراحية الصغرى، كما تقدم يومياً خدمات التغيير على الجروح، والإسعافات الأولية الطارئة، والاستشارات الطبية، وتتابع حالات العديد من المرضى، لكنها لا تعوض عمل المراكز الصحية.

ويؤكد طبيب أمراض المعدة والجهاز الهضمي زياد الرنتيسي، أن «عشر نقاط طبية بجميع طواقمها لا تقارن بمركز طبي واحد، والعمل في الخيام الطبية هو إجراء مرحلي مؤقت للتعامل مع حالات الطوارئ، وقد فرض علينا بسبب استهداف المراكز الطبية وتدميرها».

ويكرر مرضى وجرحى أن النقاط الطبية لا تقدم لهم الرعاية الكافية، ما يؤخر عملية التعافي، كما أن تكرار النزوح يعرضهم لمضاعفات صحية، ويفقدون خلالها أوراق التشخيص الطبي، ما يدفع الطواقم الطبية إلى إعادة التشخيص بالكامل. يعاني الجريح رفعت عوض الله بشدة، وهو لم يتلق علاجاً متكاملاً منذ فترة طويلة، رغم أنه تردد على العديد من العيادات الطبية، إذ إنه ينزح نزوحاً متكرراً، وبلغ عدد مرات نزوحه أكثر من 10 مرات، وفي كل مرة كان يتوجه إلى العلاج في المركز الصحي القريب، ويضطر إلى الانتظار لساعات حتى يحصل على قليل من العلاج، لكنه خلال الشهرين الأخيرين، بات يتلقى العلاج في أحد الخيام التي تحولت إلى نقطة طبية في منطقة المواصي لكنه لا يشعر بأي تحسن.

أصيب عوض الله (29 سنة) في ساقيه، وأجريت له 3 عمليات جراحية، أولها في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في مجمع الشفاء الطبي قبل أن يخرج عن الخدمة، وعملية ثانية في مجمع ناصر الطبي، والثالثة في مستشفى شهداء الأقصى، وهو من بين المصابين الذين تتفاقم حالتهم الصحية في ظل عدم توفر الأدوية، ومحدودية الرعاية الصحية الدورية.

يقول رفعت لـ«العربي الجديد»: «أنا واحد من بين آلاف الجرحى الذين يبحثون عن العلاج بشكل يومي، وبعضنا أصبح يتمنى الموت للتخلص من الآلام. نعيش في خيمة بالية لا نستطيع التنفس فيها بسبب شدة الحرارة، ونذهب إلى خيمة أخرى تحولت إلى نقطة طبية، فنعيش فيها الشعور بالاختناق نفسه، ولا نحصل إلا على غبارات للجروح، وقليل من الأدوية التي لا تنفع، لكن ما باليد حيلة، ولا يمكننا لوم الطواقم الطبية».

يضيف: «المشكلة أن جروحي يفترض أن تتحسن بمرور الوقت، لكن وضعي الصحي يتدهور نتيجة ضعف الأدوية وعدم توفر الرعاية الصحية، إلى جانب سوء التغذية. لا أشعر بأي تحسن، وشدة الحرارة في كثير من الأوقات تؤدي إلى مزيد من التعرق، ما يزيد من التهاب الجروح. أنا نموذج للمئات في المنطقة التي أقيم بها، وجميعنا نعيش المعاناة نفسها، وبعضنا مصابون منذ بداية الحرب، ولم تشهد حالاتهم أي تحسن».

عشرات المصابين يومياً في غزة (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

10
عدد المراكز الصحية الحكومية العاملة في غزة من بين 68 مركزاً كانت تعمل قبل بدء العدوان.

تبعات العدوان الإسرائيلي تضاعف معاناة الحوامل

تسبب الاستهداف الإسرائيلي للمستشفيات والمراكز الطبية في عدم توفر ادنى مستويات الرعاية الصحية، خصوصاً للنساء الحوامل اللاتي يتعرضن لمخاطر عدة تشمل اعباء النزوح وتبعات نقص الغذاء

غزة ـ **علاء الحلو**

تواجه آلاف النساء الحوامل تحديات مركبة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بفعل التهجير القسري والظروف المعيشية المتردية، إذ يفتقرن إلى أدنى مقومات الحياة الآدمية، ولا تتوفر لهن الرعاية الصحية الأساسية. ويقترب عدد النساء الحوامل في قطاع غزة من 60 ألف امرأة وفق تحديث أخير للمكتب الإعلامي الحكومي، وهن يعانين من جراء الإغلاق الإسرائيلي للمعابر، وتشديد الحصار المطبق بعد سيطرة جيش الاحتلال على معبر رفح، ومنع دخول المستلزمات الأساسية، الأمر الذي تسبب بنقص حاد في الأدوية والمستهلكات الطبية والفيتامينات اللازمة لصحة الأم والجنين.

تعاني الثلاثينية الفلسطينية عبير إنشاصي الحامل في شهرها الثامن من انتفاخ في أقدامها وشعور دائم بالدوار وعدم التوازن، فيما تزيد الأجواء غير الصحية داخل خيمة النزوح قسوة الأزمات التي واجهتها طوال حملها. تمكنت إنشاصي من الحصول على موعد مع طبيبة نساء لزيارتها في خيمة النزوح بفعل عدم قدرتها على مغادرتها نتيجة المضاعفات التي تعاني منها، وتقول لـ«العربي الجديد»، إن «العيش داخل الخيام صعب للغاية، وتتضاعف صعوبته لدى الحوامل نظراً لحاجتهن إلى الرعاية والمتابعة الدائمة التي تساعدهن على اجتياز المراحل الحرجة بأمان. أعيش مخاوف مستمرة من تعرضي أو تعرض جنيني للخطر بفعل الأوضاع غير الطبيعية التي رافقت فترة الحمل، والتي شملت تكرار النزوح من مدينة غزة إلى مخيم الزوايدة، ثم إلى مدينة رفح، وبعدها إلى مخيم النصيرات، وأيضاً النقص الحاد في الأدوية والمواد الغذائية، وحتى الماء الصالح للشرب، علاوة على القلق الدائم من القصف الذي لم تسلم منه أي منطقة، بما في ذلك المناطق التي يدعي الاحتلال أنها آمنة».

أما الفلسطينية سماح الشيخ ديب، الحامل في شهرها الأخير، فتوضح لـ«العربي الجديد»، أنها لم تتمكن من متابعة حملها بشكل طبيعي كما حدث في حملها الأول، وصولاً إلى ولادة طفلها البكر «أيهم»، ما يخلق لديها شعوراً دائماً بالقلق من حصول مضاعفات أثناء الولادة، خاصة في ظل النقص الحاد بأدوات الرعاية الصحية، وغياب قدرة القطاع الصحي على التعامل مع أي طارئ قد تتعرض له. ويزيد من قلق الشيخ ديب سماعها عن العديد من حالات الوفاة أو فقدان الجنين بسبب مضاعفات الولادة، وهي مضاعفات ناتجة عن الأوضاع الصحية والغذائية والنفسية المتردية التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي المتواصل، تقول: «كنت أتناول المعلبات طوال فترة حملي، وغابت الوجبات الصحية الغنية بالحديد والفيتامينات بفعل نقص المواد الغذائية وغلاء الأسعار وتدهور الوضع الاقتصادي. تعاني جميع النساء الحوامل لتوفير الأدوية اللازمة لمراحل حملهن على نفقتهن الخاصة، فهناك نقص شديد في الأدوية، وفي المرافق الصحية، إلى جانب المخاطر التي تتعرض لها النساء بفعل القصف».

وترافق المخاطر النساء في مختلف مراحل الحمل، خصوصاً مع ظروف الحياة داخل الملاجئ ومراكز الإيواء التي تفتقر إلى أدنى درجات النظافة أو الخصوصية، وتفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، بأن نحو 95% من سيدات غزة الحوامل يعانين من سوء التغذية. كما تسببت الأوضاع الخطيرة، وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحية إلى اضطرار كثير من النساء للولادة داخل الخيام أو مراكز النزوح، ما يفاقم خطورة الواقع الكارثي. ويقدر الأطباء حدوث قرابة 180 حالة ولادة يومياً في ظل ظروف غير صحية، وتعرض نحو 15% من الحوامل لمضاعفات الولادة، ما يهدد حياتهن وحياة أجنتهن، عدا عن مئات حالات الإجهاض والولادة المبكرة.

تقول الطبيبة الفلسطينية أميرة أبو سيدو إنّ «القصف المتواصل وحالات الهلع المنتشرة تصيب الحوامل بأخطار عدة، من بينها النزيف، ما قد يؤدي إلى الإجهاض أو تعريض حياة الجنين أو الأم للخطر»، وتوضح لـ«العربي الجديد»، أنّ «غالبية نساء غزة الحوامل تعرضن خلال فترة الحرب لسوء التغذية، في حين تتطلب فترة الحمل مضاعفة التغذية والحصول على وجبات خاصة، لكن الحصار المشدد ونقص المواد للغذائية يحول دون ذلك». وتبين أبو سيدو أن «النساء الحوامل يعانين بأشكال مختلفة خلال العدوان، سواء بسبب التنقل المتواصل وسط بيئة غير صحية، أو تفشي القلق والخوف وانعدام الأمن والخصوصية، وأيضاً بفعل النقص الحاد في الرعاية الصحية، إذ تتطلب حالات الحوامل رعاية خاصة على مدار أشهر حملهن، علاوة على الظروف غير الطبيعية للولادة الناتجة عن الواقع الصحي المتردي، وشح المستهلكات الطبية، ونقص الأدوية اللازمة لتأمين وتسهيل عملية الولادة».

ظروف النزوح تفاقم المخاطر على الحوامل (عبد زقوت/الأناضول)

لا توفر الرعاية الطبية لغالبية الحوامل (فرانس برس)

ألمانيا ترفض منح تأشيرات إنسانية لعلاج أطفال غزيين

على الرغم من حاجتهم الماسة لتلقي العلاج وتأمين جميع التكاليف، ترفض السلطات الألمانية السماح لـ32 طفلاً بتلقي العلاج خشية ارتباط ذويهم بحركة حماس، وهو ما جعل البعض يتحدث عن فقدان المعايير الإنسانية

برلين ـ **شادي عاكوم**

ترفض السلطات الألمانية منح أهالي أطفال فلسطينيين تعرضوا لإصابات خطيرة نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من بتر للأطراف وحروق وتلف للأنسجة وتمزق في الحجاب الحاجز والأمعاء، والذين من الواضح أنه لا يمكن مساعدتهم في منطقة باتت أشبه بأرض محروقة، تأشيرات دخول إلى ألمانيا لتلقي العلاج اللازم على الرغم من الموافقة المسبقة من قبل 40 مستشفى ومركز طبي في البلاد لتغطية تكاليف علاجهم وتوفير أطراف اصطناعية لهم.

بدأت الفكرة بعدما سعى أطباء مع زملاء لهم في منظمات إغاثية وأخرى غير حكومية، مثل منظمة الأطباء الدوليين في كولن والجمعية الألمانية لجراحة التجميل، إلى نقل 32 طفلاً مصاباً إلى ألمانيا، وجمعوا تبرعات لتغطية تكاليف رحلات الطيران وطلبات التأشيرات وتكاليف العلاج في المستشفيات. لكن وبحسب ما ذكرت القناة الأولى شبه الرسمية في التلفزيون الألماني «آبه آر دي»، فإنه في نهاية المطاف توقفت الحملة لأن وزارتي الداخلية والخارجية اعترضتا على دخول مرافقين بالغين وحتى ولو شخص واحد مع كل طفل. وتوضح الوزارتان أن الوصول إلى ألمانيا لعلاج الأطفال دون سن الثانية عشرة ممكن من دون مرافقين، باستثناء الطاقم الطبي، وهذا ما رفضته المنظمات الإغاثية المعنية. وذكرت تقارير أنه وفقاً لدوائر حكومية، فإن فشل استصدار التأشيرات حتى الآن يرتبط بمخاوف أمنية، ولا يتعلق الأمر بالأطفال أنفسهم بل بالمرافقين. وهناك خشية من دخول مرافقين مؤيدين لحركة حماس أو متعاطفين مع المنظمة المصنفة إرهابية إلى البلاد بهذه الطريقة، ولا سيما أنه خلال الأشهر الأخيرة، بينت عمليات التدقيق الأمني تزايد المواقف المتطرفة الداعمة لغزة، ناهيك عن التوقعات بأن يطالب الأشخاص المرافقون للأطفال المرضى لاحقاً بلم شمل أسرهم.

رفض منح التأشيرات الإنسانية كان محل امتعاض من حزب اليسار

لا يمكن تصور حصول أمر مماثل مع أطفال آخرين

رفض منح التأشيرات الإنسانية كان محل امتعاض من حزب اليسار، ودعت الرئيسة المشاركة للحزب جانين فيسلر الوزارتين أخيراً لإعادة التفكير بقراريهما، مشيرة إلى أنه يجب على الحكومة الإيعاز باستصدار التأشيرات في أسرع وقت ممكن، وإفساح المجال أمام الأطفال المصابين بجروح خطيرة نتيجة الحرب والمرافقين لهم لدخول ألمانيا، بدلاً من الاستمرار في منع العلاج عن أشخاص هم في أمس الحاجة إليه في المستشفيات الألمانية، وتشير إلى أن حجة وزارة الداخلية بأن الأشخاص المرافقين يمثلون خطراً أمنياً حاداً على ألمانيا ينطوي على عنصرية تقوض كل حق من حقوق الإنسان. بدورها، تقول العضوة في الحزب اليساري الألماني كورنيليا موهرينج إنه يمكن لألمانيا المساعدة إذا ما أرادت ذلك، مبررة كيف سمحت بلدان أخرى مثل إيطاليا والولايات المتحدة وغيرها بالفعل لمئات المصابين من الأطفال بجروح خطيرة والأشخاص المرافقين البالغين بالدخول لمساندة أقاربهم خلال فترة العلاج، وتتحدث عن وعد وزير الصحة كارل لوترباخ، على خلفية الهجوم الصاروخي الروسي الأخير على مستشفى للأطفال في كييف، بإحضار الأطفال المصابين إلى ألمانيا لتلقي العلاج، معتبرة أنه من الصعب أخلاقياً تحمل أن ترفض زميلة لوترباخ وزيرة الداخلية نانسي فيزر علاج الأطفال الفلسطينيين في ألمانيا، وتؤكد أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، «وهذا وحده هو الذي يمكن أن يكون بوصلة عملنا السياسي»، وتختم حديثها قائلة: «إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لهؤلاء».

في هذا الإطار، صدر بيان استنكار وإدانة من المجلس التنسيقي للمسلمين في ألمانيا، اعتبر فيه قراري وزارتي الداخلية والخارجية برفض علاج الأطفال المصابين من غزة مدانين وغير إنسانيين، وخصوصاً أن علاجهم ممول بالكامل من قبل مستشفيات ألمانية عدة، والرفض هو بمثابة إعلان إفلاس، ويظهر تصرفاً يفتقد لأدنى معايير الإنسانية من قبل الجهات المسؤولة، ورفض التأشيرات من الوزارات المعنية عرض الكثيرين منهم لمزيد من الضرر، ولا سيما أنه لو حصل تجاوب مع خطط المنظمات الإغاثية لكان من الممكن إنقاذ أطراف العديدين منهم، الذين يتحاملون على جراحهم ويعيشون الآلام وأهوال القصف المرعب وغير المبرر من قبل إسرائيل، حتى أن من بينهم من فقد كل أفراد عائلته، والتأخير عرض البعض منهم لعمليات بتر مؤلمة لأعضائهم، وأصبح آخرون في عداد الأموات. كما اعتبر البيان أنه من المؤسف أن تكون أسباب الرفض تتعلق بعدم السماح لمرافقيهم من الأهل بالدخول لأسباب أمنية، مع التأكيد على أن وجودهم ضروري وأساسي ولا يمكن اقتلاع الأطفال من بيئتهم الأسرية المألوفة. من جهة أخرى، فإنه لا يمكن تصور حصول أمر مماثل مع أطفال آخرين من مناطق أزمات أخرى، وقد كشف القرار تجاهلاً لمعاناة أكثر الناس ضعفاً وهشاشة في المجتمعات وهم الأطفال، وكان حرياً بالجهات السياسية الألمانية التصرف بمسؤولية أكبر لأن الواجب الأخلاقي يفرض تقديم المساعدة لهؤلاء بغض النظر عن الاعتبارات السياسية.

دعم لقطاع غزة من ألمانيا (بيتغ تانغ/ Getty)

برك مياه صرف صحي في غزّة تهدّد بأمراض معدية (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

أطفال غزّة

الأمراض تهدد أجسادهم الصغيرة

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، تحذّر مؤسسات صحية محلية ودولية من انتشار الأمراض والأوبئة في صفوف النازحين، ويزداد الأمر خطورة نتيجة التكدس وانعدام سبل النظافة الشخصية والعلاجات اللازمة. وكانت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية مارغريت هاريس قد أكّدت، في إبريل/نيسان الماضي، أنّ الزيادة مستمرّة في معدّلات الإصابة بأمراض معدية بين النازحين في قطاع غزّة المحاصر والمستهدف، حيث المنظومة الصحية بالكاد تعمل في ظلّ الحرب.

وكشفت وزارة الصحة بقطاع غزّة، عن «كارثة صحية جديدة» مع رصد الفيروس المسبب لشلل الأطفال في مياه الصرف الصحي. وأشارت في بيان إلى «إجراء فحوصات لعينات من الصرف الصحي بالتنسيق مع (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) اليونيسف، وأظهرت النتائج وجود الفيروس المسبب لشلل الأطفال».

وحذرت الوزارة من أن «رصد الفيروس في مياه الصرف الصحي يعرض آلاف السكان لخطر الإصابة بشلل الأطفال».

وكانت منظمة «أوكسفام» الدولية قد اتهمت إسرائيل في تقرير لها باستخدام منهجيّ للمياه سلاحاً ضد الفلسطينيين في غزّة. ويعزّز انتشارَ الأمراض المعدية في قطاع غزّة انهيارُ المنظومة الصحية، وتدهور ظروف العيش في غياب النظافة والمياه والغذاء والأدوية، من بينها لقاحات الأطفال الأساسية، بسبب عدم سماح الاحتلال بإدخال المساعدات إلى الفلسطينيين المحاصرين والمستهدفين.

(العربي الجديد، الأناضول)

مياه غير نظيفة (مجدي فتحي/Getty)

تأمين المياه ليس بالأمر السهل (عمر القطا/فرانس برس)

معاناة يومية (إياد البابا/فرانس برس)

خوف على صحة الأطفال (أشرف ابو عمرة/الاناضول)

بحث عن طعام بين النفايات (عبد الرحيم الخطيب/الاناضول)

تدهورت ظروف العيش في ظل غياب النظافة (بشار طالب/فرانس برس)